**إن كان الله أقسم بخلقه فهل يجوز للبشر مثل ذلك؟!**

يستدل المبتدعة في تجويز الحلف بغير الله سبحانه وتعالى؛ بأن الله تعالى أقسم بما شاء من خلقه في آيات كثيرة من القرآن؛ كالليل والنهار والشمس، قالوا: فإن كان الله تعالى قد أقسم بغير نفسه فهذا دليل على أن الإقسام بغيره ليس بقبيح، ولا يُعَدُّ شركًا([[1]](#footnote-1)).

**الرد:**

**أولًا:** القياس هنا لا يصح، ففعل الله سبحانه وتعالى وقوله حق لا مرية فيه، ولكن ليس للعباد أن يأخذوا من ذلك كله مسوغًا لهم لأفعالهم وأقوالهم، فهذا الأمر خاص به سبحانه وتعالى وليس ذلك لغيره.

فقد قال الشعبي ـ رحمه الله ـ: »الخالق يُقسم بما شاء من خلقه، والمخلوق لا ينبغي أن يُقسم إلا بالخالق«([[2]](#footnote-2))، وقال ميمون بن مهران ـ رحمه الله ـ: »إن الله تعالى يُقسم بما شاء من خلقه، وليس لأحد أن يُقسم إلا بالله، ومن أقسم فلا يكذب«([[3]](#footnote-3)).

**ثانيًا:**قال ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: »فإن قيل: الرب سبحانه وتعالى يُقسم بما شاء من مخلوقاته، وليس لنا أن نُقسم عليه إلا به، فهلا قيل: يجوز أن يُقْسَم عليه بمخلوقاته وأن لا يُقْسَم على مخلوق إلا بالخالق تعالى؟ قيل: لأن إقسامه بمخلوقاته من باب مدحه والثناء عليه وذكر آياته، وإقسامنا نحن بذلك شرك إذا أقسمنا به لحضِّ غيرنا أو لمنعه أو تصديق خبر أو تكذيبه«([[4]](#footnote-4)).

**ثالثًا:**من أهل العلم من قال بأن الكلام فيه حذف، والتقدير: "ورب الشمس" ... ونحو ذلك؛ وعليه فلا حلف بالمخلوق هنا([[5]](#footnote-5)).

1. () انظر: الوهابية في الميزان، جعفر السبحاني، ص(243). [↑](#footnote-ref-1)
2. () أورده ابن كثير في تفسيره،(4/260)، وقال: رواه ابن أبي حاتم وغيره. [↑](#footnote-ref-2)
3. () رواه ابن أبي شيبة في المصنف، (3/79). [↑](#footnote-ref-3)
4. () مجموع فتاوى ابن تيمية، (1/345). [↑](#footnote-ref-4)
5. () فتح الباري، ابن حجر، (11/542). [↑](#footnote-ref-5)